

بلاغ

التأمت، اليوم الأربعاء 26 جوان 2024 بمقر وزارة التربية، جلسة استماع مع عدد من ممثلي الأساتذة النواب، كان فيها الإصغاء إلى إشكالاتهم المتعلقة بصرف مستحقّاتهم وأجورهم وتعيين قاعدة البيانات 2008-2024، إضافة إلى تعبيرهم عن هواجسهم إزاء مسار تسوية وضعيّاتهم بمختلف تشعباتها (التّقدم في السن، وجود اختصاصات خارج الأمر 151 لسنة 2019، الشّهائد العلميّة غير المطابقة لمواد التّدريس، الاختيار بين الابتدائي والإعدادي والثانوي، قلّة المراكز في بعض التخصصات...)

وأفضى اللّقاء إلى إدلاء الوزارة بالتّعهدات التّالية :

- مواصلة متابعة صرف مستحقّاتهم بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية للتربية.
- إحداث تطبيق لتلقي الإبلاغات عن التّجاوزات الإداريّة والمالية في مجالهم.
- مواصلة التّفاوض مع مصالح رئاسة الحكومة ووزارة الماليّة لتسوية وضعياتهم والقطع نهائيًا مع آليات التّشغيل الهشّ حسب الدّفعات وذلك بالعمل على إصدار أمر حكوميّ في الغرض.

